

تحليل الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر البلدان المضيفة له

أ. بعداش عبد الكريم*

المخلص: للاستثمار الأجنبي المباشر آثار إيجابية و أخرى سلبية على اقتصاد البلد المضيف له، وهي تختلف من بلد لآخر ومن فترة زمنية لأخرى نظرا لتغير ظروف البيئة الاقتصادية المتواجد فيها هذا الاستثمار من جهة، وتغير ظروف و دوافع و أهداف المستثمر من جهة أخرى. ولا يمكن الجزم برجاحة الآثار الايجابية عن السلبية أو العكس لهذا الاستثمار بصفة مطلقة زمنيا ومكانيا. بل ينبغي أن تدرس الآثار بنوعيتها (الاجابي و السلبي) ثم مقارنتها مع بعضها البعض بهدف الوصول إلى الحصيلة النهائية إن كانت إيجابية أم سلبية في ظل ظروف معروفة أو يمكن التنبؤ بها. وهذا البحث مساهمة في إثراء الإطار النظري التحليلي الذي يبحث في الكيفية التي يؤثر بها الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض النواحي الاقتصادية للبلد المضيف له، وهي: الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي وميزان المدفوعات والتشغيل والتقدم التكنولوجي والمالية العمومية.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار، الآثار الاقتصادية، الأجنبي، النمو، ميزان المدفوعات.

Conclusion : L'investissement direct étranger a des effets positifs et autres négatifs sur l'économie du pays hôte. Ces effets sont diversifié d'un pays à l'autre et d'une période à une autre en raison le changement des circonstances de l'environnement économique la où se trouve cet investissement d'une part, et d'autre part le changement des objectifs et raisons de l'investisseur.

Il est impossible d'affirmer la pondération des effets positifs sur les effets négatifs ou le contraire de cet investissement d'une manière absolue. Mais il est souhaitable l'étude de ces effets (positifs et négatifs) puis les comparer avec eux même pour atteindre le résultat final, si positif ou négatif sous des circonstances connues ou prophéties.

Cette recherche est une participation à l'enrichissement le cadre théorique qui cherche la manière de produire l'investissement direct étranger ses effets sur quelques parties économiques du pays hôte, à savoir: l'investissement local, le développement économique, la balance de paiements, l'emploi, la technologie et les finances publiques.

Les mots clés: Investissement, Effets économiques, Etranger, Développement, Balance de paiements.

مقدمة

هناك تعاريف متنوعة للاستثمار الأجنبي المباشر لا يسمح مجال هذا المقال لعرضها، لذلك نكتفي بالتعريف التالي الذي نراه مناسباً في هذا الموقع.

الاستثمار الأجنبي المباشر هو إنشاء مشروع جديد أو المساهمة فيه، أو شراء كل أو جزء من مشروع قائم من طرف شخص -أو أكثر- طبيعي و/أو معنوي مقيم خارج موطن إقامة المشروع المعني، من أجل تحقيق عوائد اقتصادية، على أن يكون لهذا المشروع كيان مادي ينتج سلعا و/أو خدمات بهدف تسويقها محليا و/أو دوليا.

وبالنظر إلى المزايا العديدة التي يحققها هذا الاستثمار، تعمل البلدان النامية والمتقدمة على جلبه. غير أن هذه المزايا قد تصاحبها آثار غير مرغوبة ولا محبذة، خاصة في الأجل الطويل. وصارت هذه الآثار المترتبة عن الاستثمار الأجنبي المباشر موضوعا لجدل قوي بين المؤيدين والمعارضين له. مما جعل الآراء تختلف حول الحصيلة النهائية لهذا الاستثمار بالنسبة للبلد المضيف له. إذ من المسلم به أن للاستثمار الأجنبي المباشر آثار ايجابية و أخرى سلبية، غير أن الاختلاف يقع في ترجيح الأولى عن الثانية أو العكس، ترجيح الثانية عن الأولى.

وبالنظر إلى اختلاف هذه الآثار باختلاف الظروف المكانية والزمانية من جانب البلد المستقبل، نرى أنه ينبغي البحث في العوامل التي تتسبب في إحداث هذه الآثار (الاجيابة والسلبية) للاستثمار الأجنبي المباشر على البلد المضيف له. أي ينبغي الإجابة على السؤال: كيف يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاد البلد المضيف له؟ وليس ما هي آثار الاستثمار الأجنبي المباشر؟

وهذه الورقة البحثية مساهمة في الإجابة على السؤال الأول، مدعمة ببعض نتائج الدراسات والبحوث الميدانية ذات الصلة. وسنركز على آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاد البلد المضيف له، دون تلك التي تقع على البلد المصدر للاستثمار أو على المستثمر الأجنبي ذاته. وهذا نظرا لأهمية هذه الآثار - على البلد المضيف- في تحديد الحركة الدولية للاستثمار الأجنبي المباشر وتنوعها واختلاف الرأي بشأنها من جهة، ومن جهة ثانية، أن أغلب الدراسات في هذا الشأن تشير إلى ايجابية آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على المستثمر والبلد المصدر له.

وسوف يتم هذا من خلال التطرق إلى آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على كل من: الاستثمار المحلي؛ النمو الاقتصادي؛ ميزان المدفوعات؛ الاستخدام (التشغيل)؛ التقدم التكنولوجي؛ المالية العمومية.

1 - آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار الداخلي

يمكن تلخيص أهم آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي في ثلاثة عناصر أساسية هي:

الأثر الكمي، الأثر النسبي أو الأهمية النسبية والأثر النوعي.

1.1 - الأثر الكمي للاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار الداخلي

نقصد به تطور حجم الاستثمار الإجمالي في اقتصاد البلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر، أي هل هذا الأخير يؤدي إلى الزيادة أم التخفيض أم الاستقرار في الحجم الإجمالي للاستثمارات الداخلية (المحلية والأجنبية)؟

يحدث الاستثمار الأجنبي المباشر زيادة في حجم الاستثمار الوطني عندما يدخل (الاستثمار الأجنبي المباشر)، منشأ وحدات إنتاجية جديدة و/أو مضيفا أصولا إنتاجية جديدة لوحدات قائمة من قبل. مع اشتراط عدم استخدام الموارد المالية المحلية في تمويل هذا الاستثمار. لأن استخدام هذه الموارد من طرف المستثمرين الأجانب يعني حرمان نظرائهم المحليين من إحداث نفس الزيادة في حجم الاستثمارات الوطنية. وهذا ما يسمى في الأدب الاقتصادي بالأثر التكاملي للاستثمار الأجنبي المباشر للاستثمار المحلي.

أما إذا دخل الاستثمار الأجنبي المباشر مشتريا لمؤسسات أو لأصول إنتاجية قائمة من قبل، فلن يتغير الحجم الإجمالي للاستثمارات الوطنية، ويبقى مستقرا إلا في حدود تغير قيم هذه الأصول واهلاكها، أي يحدث الاستثمار الأجنبي المباشر أثرا إحصائيا على الاستثمار الوطني. ونصادف هذا الوضع في حالة برامج الخصخصة التي تقوم بها الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر، أو من خلال آلية تحويل الديون الخارجية إلى استثمارات في بعض الحالات. حيث تتغير ملكية هذه الأخيرة من ملكية عمومية محلية إلى ملكية أجنبية، دون إحداث أي تغيير في الحجم الإجمالي للاستثمارات الوطنية. بينما حجم الاستثمار المحلي سينخفض بنفس مشتريات الاستثمار الأجنبي المباشر للأصول الإنتاجية المحلية التي كانت موجودة من قبل.

فهناك نوعان من التأثير للاستثمار الأجنبي المباشر أحدهما إحصائي والثاني تكاملي، حيث ينشأ الأثر الإحصائي:

- عندما يتدخل الاستثمار الأجنبي المباشر مشتريا لأصول إنتاجية قائمة من قبل.
 - عندما يتم تمويل جزء أو كل الاستثمار الأجنبي المباشر، من مصادر مالية داخلية (الاقتراض من السوق المحلي في الدولة المضيفة).
 - عندما يخرج بعض المستثمرين المحليين من السوق بسبب عدم قدرتهم على مواجهة منافسة نظرائهم الأجانب.
- أما الأثر التكاملي فينشأ:
- عندما يدخل الاستثمار الأجنبي المباشر منشأ لمشاريع استثمارية جديدة أو موسعا لمشاريع قائمة من قبل.
 - عندما يمول الاستثمار الأجنبي المباشر كليا من مصادر مالية خارجية فقط (الأموال الذاتية للمستثمر الأجنبي و الاقتراض من بنوك خارجية).
 - عندما يساعد المستثمرين المحليين على الزيادة في استثماراتهم من خلال العلاقات التشابكية مع بعضهم البعض.

وتشير بعض الدراسات التطبيقية لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي إلى ما يلي:

1- دراسة جمال محمود عطية عبيد المتعلقة بالاقتصاد المصري⁽¹⁾ خلال الفترة 2000-1987، كان التأثير ايجابيا على الاستثمار المحلي، وبلغت قيمة معامل الاستثمار المحلي حوالي 3,2. والذي يشير بدوره إلى أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر خلال تلك الفترة كان مشجعا لمزيد من الاستثمار المحلي. ويمكن تبرير ذلك بقدرة الشركات المحلية في مصر على التكيف مع التكنولوجيا الحديثة المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر، ذلك أن الأمر الذي شجع على دخول مستثمرين جدد إلى حلبة الإنتاج خلا تلك الفترة.

2- دراسة إيمان ناصف لعام 2003⁽²⁾، حيث أجريت الدراسة على الاقتصاد المصري، وتوصلت إلى:

- خلال الفترة 1980-1990 كان الاستثمار الأجنبي المباشر مزاحما للاستثمار المحلي، نظرا لكون معظم المشروعات الأجنبية في مصر اتخذت في هذه الفترة شكل شركات مشتركة.

- خلال الفترة 1990-2000 كان الاستثمار الأجنبي المباشر مشجعا للاستثمار المحلي، حيث أن كل زيادة في الاستثمار الأجنبي بنسبة 1%، تؤدي إلى زيادة الاستثمار المحلي بمعدل 1,73%.

3- دراسة Agosin and Mayer لعام 2000⁽³⁾، قامت بتحليل أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على تحفيز أو مزاحمة الاستثمار المحلي في عينة من الدول النامية، في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية خلال الفترة 1970-1996. وقد توصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر له أثر تحفيزي في الدول الآسيوية، وله أثر مزاحمة في دول أمريكا اللاتينية، وله أثر محايد في أفريقيا.

2.1- الأثر النسبي (الأهمية النسبية) للاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار الداخلي

ونقصد به أهمية حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد ضمن إجمالي الاستثمارات الداخلية بمختلف أنواعها. وتقاس هذه الأهمية بقسمة تدفقات هذا الاستثمار على التكوين الإجمالي للرأس المال الثابت. إن ارتفاع هذه النسبة يعني ارتفاع السيطرة الأجنبية على موارد الاقتصاد المحلي، والعكس صحيح حيث انخفاضها يعني انخفاض هذا الخطر.

ومن الإحصائيات الواردة في الجدول رقم 01 أدناه، نلاحظ أن الحجم الأكبر من التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر يتجه نحو البلدان المتقدمة، وتتحصل البلدان النامية على حجم بسيط من هذه التدفقات. حيث خلال الفترة 1990-2004 كانت أكثر من 60% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تتجه نحو الدول المتقدمة باستثناء ثلاث سنوات (96-97-94) التي تحصلت فيها هذه الأخيرة على 56,7% و 57% و 56% على الترتيب من إجمالي التدفقات العالمية لهذا النوع من الاستثمار. وهذا يعني أن حصة بقية الدول (باستثناء المتقدمة)

من الاستثمار الأجنبي المباشر لم تتعد نسبة 40% منذ سنة 1990 إلى 2004 باستثناء السنوات الثلاث المذكورة سابقا حيث كانت هذه النسبة بين 43% و 44%.

الجدول رقم 01 : التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال 1990-2004

السنوات	الدول المتقدمة (مليون دولار)	بقية الدول (مليون دولار)	العالم (مليون دولار)	الدول المتقدمة %	بقية الدول %
1990	169.777	34.034	203.812	83,3%	16,7%
1991	114.792	44.144	158.936	72,2%	27,8%
1992	420.294	55.546	175.841	68,4%	31,6%
1993	133.850	85.570	219.420	61%	39%
1994	145.135	110.853	255.988	56,7%	43,3%
1995	203.462	127.606	331.068	61,5%	38,5%
1996	219.908	166.232	386.140	57%	43%
1997	269.654	212.257	481.911	56%	44%
1998	472.545	218.360	690.905	68,4%	31,6%
1999	828.352	258.398	1.086.750	76,2%	23,8%
2000	1.107.987	279.968	1.387.954	79,8%	20,2%
2001	571.483	246.092	817.575	69,9%	30,1%
2002	547.778	168.350	716.128	76,5%	23,5%
2003	442.157	190.443	632.600	69,9%	30,1%
2004	380.022	268.124	648.146	58,6%	41,4%

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على :

المبالغ: الانتكاد، التقرير العالمي للاستثمار للسنوات من 1996 إلى 2005، من الموقع الإلكتروني: <http://www.unctad.org/fdistatistics> المتصفح يوم 2006.08.10.

النسب المئوية: حسب من طرف الباحث باعتماده على القيم المطلقة الواردة في نفس الجدول.

غير أنه بالنظر إلى حجم اقتصاديات الدول المتقدمة وضخامة رأسمالها الثابت، عكس اقتصاديات الدول النامية التي تتميز بصغر حجم اقتصادها، وضعف رأسمالها الثابت مقارنة بوضع الدول الأولى، يتبين أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى الدول النامية، مع ضعف قيمته المطلقة، له أهمية كبيرة في إجمالي رأسمالها الثابت، عكس الدول المتقدمة التي تحصل على حجم كبير من الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن أهميته أقل في إجمالي رأسمالها الثابت مقارنة بالدول النامية. وهذا ما يوضحه الجدول رقم 02. حيث كانت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر في التكوين الإجمالي للرأس المال الثابت في الدول النامية أكبر منها في الدول المتقدمة خلال الفترة 1994-2004 باستثناء سنوات 1999-2000-2002.

ففي سنة 1994 تحصلت الدول المتقدمة على 56,7% من إجمالي التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر بينما حصة بقية الدول (منها النامية) كانت 43,3% فقط. غير أن

نسبة هذا التدفق إلى التكوين الخام للرأسمال الثابت في الدول النامية فقط كانت 8,30% بينما في الدول المتقدمة كانت 3,50%.

ونفس الحالة لاحظها في سنة 2004 حيث نسبة الدول المتقدمة من إجمالي التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر بلغت 58,6% وبقية الدول 41,4%، غير أن نسبة هذا التدفق إلى التكوين الخام للرأسمال الثابت في الدول النامية كانت 10,5% أكبر منها في الدول المتقدمة 6,10%.

الجدول رقم 02: نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت في الدول المتقدمة والنامية خلال الفترة 1994-2004، الوحدة: %.

الدول	1995	1996	1997	1998	1999
المتقدمة	04.40	04.80	06.00	09.90	16.20
النامية	07.70	09.10	11.40	12.30	14.70
الدول	2000	2001	2002	2003	2004
المتقدمة	21.30	11.50	10.90	07.90	06.10
النامية	14.90	13.10	09.50	08.80	10.50

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: الانكثاد، التقرير العالمي للاستثمار، مرجع سبق ذكره.

تفيدنا هذه المقارنة في عدم الانخداع بالقيم المطلقة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مختلف دول العالم. فقد يعتبر الحجم (س) من هذا الاستثمار مهما جدا للدولة (أ) و أقل أهمية أو غير مهم مطلقا للدولة (ب) نظرا لكبر حجم اقتصاد هذه الأخيرة مقارنة بنظيره للدولة (أ) مقاسا - حجم الاقتصاد - بإجمالي التكوين الرأسمالي لاقتصاد كل منهما.

3.1- الأثر النوعي للاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار الداخلي

بالرغم من أهمية التراكم الرأسمالي -للأصول الإنتاجية- للنمو الاقتصادي، إلا أنه غير كاف لوحده. لأن النمو المستمر يستدعي توفر الموارد البشرية المؤهلة والمعرفة التكنولوجية المتقدمة علاوة على التراكم المستمر للأصول الثابتة. وفي هذا الخصوص يفترض أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث الأثار الثلاث في الاقتصاد المضيف له من زيادة في حجم الاستثمارات ومساهمته في تحسين تأهيل الموارد البشرية ونقل المهارات والتكنولوجية. وبهذا يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي على نحو حركي كالتالي:⁽⁴⁾

- قد يشجع الاستثمار المحلي من خلال خلق فرص استثمارية جديدة للمؤسسات المحلية في الصناعات القائدة، وأن يخفف الاحتكاكات (عق الزجاجة) التي تواجه النمو الاقتصادي مثل النقص في البنية الأساسية والعملات الأجنبية.

- يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يحفز الاستثمار المحلي من خلال آثار الروابط الصناعية، أي شراء المدخلات المصنوعة محليا من المؤسسات المحلية و تجهزها بالمدخلات الوسيطة.

- أن يزيد من صادرات البلد المضيف، وهذا له أثر إيجابي على المدخرات المحلية والاستثمار المحلي.

- قد يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر شكلا ماديا كمعدات وآلات، وتجهيزات تكنولوجية، والتي لا يمكن صناعتها محليا، ومن ثم فهي ضرورية لتكوين رأس المال المحلي في البلد النامي الضعيف.

رغم هذه الآثار الايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي، ينبغي أن لا نتجاهل بعض آثاره السلبية على نفس العنصر. فإذا تنافس المستثمر الأجنبي مع المستثمر المحلي على استخدام الموارد المحلية النادرة أو على أسواق المنتجات...الخ، فإنه يؤدي إلى تثبيط الاستثمار المحلي، وربما زوال بعض المستثمرين المحليين غير القادرين على مواجهة منافسة المستثمرين الأجانب.

2 - آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي

يتعلق النمو الاقتصادي "بارتفاع مستمر للإنتاج، المداخيل و ثروة الأمة. وعادة ما يتم اعتماد زيادة الناتج المحلي الخام كأداة لقياس النمو"⁽⁵⁾. ويعتبر مستوى النمو الاقتصادي من العناصر المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر، بمعنى أن الاقتصاد الذي ينمو بنسب مرتفعة يجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، بينما الاقتصاد الذي ينمو بنسب منخفضة ينفرد أو لا يجذب هذا النوع من الاستثمار.

كما أن التدفق الكبير للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد يؤدي إلى إحداث نمو اقتصادي مرتفع والعكس صحيح، أي أن التدفق الضئيل لهذا الاستثمار يؤدي إلى نمو اقتصادي ضعيف. لأن النمو الاقتصادي تتحكم فيه عدة عوامل أحدها - وليس كلها - الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد تطرق الاقتصاديون قديما وحديثا إلى كيفية تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي للبلد المضيف له، لا يتسع المقام لعرض آرائهم⁽⁶⁾ هنا. وسنكتفي بالإشارة إلى نتائج بعض الدراسات التي تناولت تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في بعض البلدان.

ففي هذا الإطار توصلت دراسة Firebaugh عام 1992، إلى أن كل زيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 1% ترتب عليها حدوث زيادة في النمو الاقتصادي بحوالي 0,08%، على حين آخر فإن زيادة الاستثمار المحلي بنسبة 1% ترتب عليها زيادة النمو الاقتصادي بنسبة 0,23%.⁽⁷⁾

كذلك أوضحت دراسة Richardson عام 1997، أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان له دور كبير في تحفيز النمو الاقتصادي في دول جنوب شرق آسيا، من خلال دوره في زيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج بفعل التكنولوجيا الحديثة المصاحبة له ودوره في زيادة صادرات تلك الدول.⁽⁸⁾

كما توصل جمال محمود عطية عبيد في دراسته المشار إليها سابقا إلى وجود تأثير ايجابي لمعدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 1987-2000، وبلغت مرونة الناتج المحلي بالنسبة لرصيد الاستثمار الأجنبي المباشر حوالي 0,83.⁽⁹⁾

وذات النتائج توصلت إليها دراسة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية عام 1998، على مجموعة من الدول منها: الصين، وماليزيا، وسنغافورة، وتايلاند، حيث أوضحت نتائج الدراسة أن للاستثمار الأجنبي المباشر أثرا ايجابيا على النمو الاقتصادي من خلال استقطاب رأس المال المادي والتكنولوجيا الحديثة المصاحبين له. إذ ترتب على التكنولوجيا زيادة تنافسية الشركات المحلية في الأسواق العالمية.⁽¹⁰⁾

3 - آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات

تتوزع آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على معظم أجزاء ميزان مدفوعات البلد المضيف له، ويمكن تصنيف هذه الآثار إلى نوعين هما:

- آثار ايجابية عندما يحدث الاستثمار الأجنبي المباشر فائضا في ميزان المدفوعات أو يخفض في عجزه.
- آثار سلبية عندما يحدث الاستثمار الأجنبي المباشر عجزا في ميزان المدفوعات أو يخفض في فائضه.

ونناقش فيما يلي كيفية حدوث هذين الأثرين آخذين في الاعتبار مكونات هذا الميزان.

1.3 - آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان حركات رأس المال

يفترض أن قيام الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث أثرا ايجابيا على هذا الميزان نتيجة تدفق العملات الأجنبية الضرورية لإنجاز هذا الاستثمار. وهو افتراض غير صحيح في بعض الحالات بالنظر إلى العاملين التاليين:

- طريقة تمويل الاستثمار الأجنبي المباشر (مصدر التمويل).
- العملة المستخدمة في سداد تكاليف إنجاز أو حياة المشروع الاستثماري.

1.1.3 - طريقة تمويل الاستثمار الأجنبي المباشر

ونقصد بها مصدر التمويل المستخدم من طرف المستثمر الأجنبي. حيث يكون الافتراض السابق صحيحا عندما يستخدم المستثمر الأجنبي أمواله الخاصة وبالعملة الأجنبية الصعبة. أما إذا لجأ في تمويل مشروعه الاستثماري إلى الافتراض من سوق البلد المضيف للاستثمار،

فمعلوم أن لا يقع أي تدفق للعملة الأجنبية إلى الداخل، ولا يحدث أي أثر على ميزان حركات رأس المال. وهي الحالة التي أشارت إليها لجنة من مجلس النواب الأمريكي حيث " 85% من احتياجات التمويل اللازم لفروع الشركات الأمريكية متعددة الجنسية العاملة في الخارج يتم تدبيرها من المصادر التمويلية المحلية في الدول المضيفة". (11)

وفي دراسة أخرى أشارت إلى أن " كل دولار كان يخرج من الولايات المتحدة الأمريكية بقصد الاستثمار في الدول النامية، يتم تجميع أربع دولارات مقابلة بواسطة هذه الاستثمارات من مصادر تمويل مختلفة منها الدول المضيفة، أي أنها لم تكن تدبر من رؤوس الأموال اللازمة لتمويل استثماراتها أكثر من 25%". (12)

إن الاستثمار المحلي الذي تضطلع به مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر يعتمد على القروض بدرجة كبيرة نتيجة لعمليات الاقتراض في سوق الائتمان المحلية. ونتيجة لذلك فإن الجزء الضئيل من الاستثمار المحلي الذي يمول فعليا بواسطة المدخرات الأجنبية من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قد لا يكون بدرجة الضخامة التي يبدو عليها. (لأن المستثمر الأجنبي يمكنه أن يعيد إلى بلاده الأموال التي اقتترضها من السوق المحلية) و أن حجم المكاسب من الاستثمار الأجنبي المباشر قد ينقص بمقدار القروض المحلية التي تحصل عليها المؤسسة المملوكة للأجانب. (13)

وإذا تم تمويل الاستثمار الأجنبي كليا أو جزئيا بقروض خارجية سيؤدي هذا إلى تحسين مؤقت لوضع هذا الميزان فور استلام هذه الأموال، لكن سينعكس الأثر في المستقبل عند سداد هذه القروض مع فوائدها، و يكون الأثر الصافي في النهاية سلبيا.

2.1.3 - العملة المستخدمة في سداد تكاليف الانجاز أو الحياة

إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر يهدف إلى إنشاء مشروع جديد، فمن المعلوم أن تكاليف إنجازه ستدفع كليا أو جزئيا إما بالعملة المحلية و/أو بالعملة الأجنبية. فإذا دفعت هذه التكاليف بالعملة المحلية فلا يقع أي تأثير (إيجابي أو سلبي) على ميزان حركات رأس المال، مع مراعاة طريقة التمويل المذكورة أعلاه. و إذا دفعت هذه التكاليف - نتيجة استيراد معدات وتجهيزات الاستثمار وأجور الأجانب... الخ- جزئيا أو كليا بالعملة الأجنبية فيكون التأثير سلبيا على الميزان التجاري الأمر الذي يخفض أو يزيل الأثر الايجابي المحتمل الوقوع في ميزان حركات رأس المال الناتج عن طريقة تمويل الاستثمار كما شرحت أعلاه.

أما إذا دخل الاستثمار الأجنبي المباشر مشتريا لمؤسسات قائمة مثل عمليات الخوصصة، فإن أثره على ميزان حركات رأس المال يتوقف على طريقة تمويله المذكورة سابقا. لأن تكاليف الانجاز ستكون معدومة، إلا في حالة ضرورة إدخال تحسينات على المؤسسة القائمة أو تأهيلها. فينبغي مراعاة مدى أهمية قيمة هذه التكاليف ونوع العملة المستخدمة في تسديدها كما سبق توضيحه (عند إنشاء مشروع استثماري جديد).

2.3 - آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري

يتضمن هذا الميزان صادرات وواردات البلد من السلع، ويبرز تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على هذا الميزان من خلال الفرق بين صادرات هذا الاستثمار و وارداته من السلع والمواد والمنتجات. فإذا كانت قيمة صادراته أكبر من قيمة وارداته يحدث فائضا في الميزان التجاري للبلد المضيف له أو يخفف من عجزه. والعكس صحيح حيث يحدث عجزا في هذا الميزان أو يخفض من فائضه إذا كانت وارداته أكبر من صادراته. وهناك إستراتيجيتان لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر هما: إستراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه للتصدير؛ إستراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه لإحلال الواردات أي لإنتاج السلع المستوردة.

وكلا الإستراتيجيتان تؤثران إيجابيا على الميزان التجاري للبلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تؤدي الإستراتيجية الأولى إلى زيادة الصادرات، وبالتالي زيادة المقبوضات من العملات الأجنبية. والإستراتيجية الثانية تؤدي إلى تخفيض الواردات ومنه تقليص المدفوعات إلى الخارج بالعملات الأجنبية. غير أن هذا الاستنتاج السائد في الأدب الاقتصادي في هذا المجال أغفل عنصرين مهمين لهما آثار معاكسة لما سبق ذكره وهما:

1.2.3 - أهمية العناصر المستوردة في الإنتاج المحلي للاستثمار الأجنبي المباشر

إن استخدام جزء كبير من مستلزمات الإنتاج - المواد الأولية والمنتجات النصف مصنعة...- المستوردة يحدث أثرا سلبيا على الميزان التجاري سواء كان هذا الإنتاج موجها للتصدير أو لإحلال الواردات نظرا لزيادة المدفوعات الخارجية. لهذا فإن أهمية الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري للبلد المضيف له تتناقص كلما ازدادت أهمية المكون المستورد في منتجات هذا الاستثمار.

أما إذا كانت المستلزمات المذكورة أعلاه محلية المصدر، فيبقى الأثر الإيجابي لهذا الاستثمار على الميزان التجاري كما ذكر سابقا. هذا بافتراض عدم التحايل في أسعار التحويل بين الشركة الأم وفروعها في الخارج كما سنوضحه فيما يلي.

2.2.3- التلاعب في أسعار التحويل

ونقصد بأسعار التحويل أسعار الشراء والبيع (التصدير والاستيراد) بين الشركة الأم وفروعها في الخارج أو بين فروعها في الخارج مع بعضها البعض. ولأسباب عديدة⁽¹⁴⁾ تلجأ الشركة الأم إلى رفع أسعار صادراتها إلى فروعها وتخفيض أسعار وارداتها منها. وهذا ينتج تضخيما في المدفوعات الخارجية للفروع وتحجيما في مقبوضاتها، الشيء الذي يخفض في فائض الموازين التجارية للبلدان التي تتواجد فيها الفروع أو يحدث عجزا فيها.

في هذا المجال، وطبقا Terpstra & Sarathy أشارت الدراسات الميدانية إلى عدة أمثلة منها: تتقاضى إحدى الشركات العالمية الأمريكية الأصل وتعمل في مجال الصناعات الالكترونية من الموزعين الأجانب التابعين لها نسبة 10% زيادة عن سعر التحويل أو البيع لفروعها العاملة في الخارج.⁽¹⁵⁾

ووجدت دراسات متعددة غطت فئات واسعة من الصناعات، ارتباطا موجبا مرتقعا بين إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة وإجمالي صادرات البلد المضيف. وقد وجدت الدراسات عموما، أن الشركات الأجنبية تميل إلى تصدير حصة أكبر من إنتاجها مما تقبله نظيراتها من الشركات المحلية، وإنما يمكن أن تنتشر هذه النزعة لدى الشركات الأخيرة. و هذا ما أثبتته الدليل التجريبي عن جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية. وظهر الترابط القوي بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات بشكل خاص في مناطق تجهيز الصادرات... وعموما فإن العلاقة التكاملية قوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وصادرات البلدان المضيفة. أما فيما يخص الروابط المتبادلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر واستيرادات البلدان المضيفة، فقد أظهرت معظم البحوث التجريبية بأن التدفقات الداخلة تميل إلى رفع استيرادات البلد المضيف.⁽¹⁶⁾

كما أوضح Chen و آخرون في دراستهم عام 1995⁽¹⁷⁾، عن دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين، أن نسبة مساهمته في زيادة الصادرات الصينية زادت من 0,3% عام 1984، إلى أكثر من 5% عام 1988، و12% عام 1990، ويقرب من 17% عام 1991، و20% عام 1992، ووصلت إلى نسبة 30% من الصادرات الصينية عام 1993 بسبب توافر العديد من المقومات في الصين، من أهمها إتباع إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير.

واستفاد الاقتصاد المصري من الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة الصادرات. إذ كل واحد مليون جنيه من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تكون مصحوبة بصادرات قدرها 490 ألف جنيه خلال الفترة 1978-2000.⁽¹⁸⁾

أما بخصوص الواردات فقد توصلت نفس الدراسة إلى عدم معنوية التأثير خلال الفترة 1978-1986، بخلاف الفترة 1987-2000 التي بينت وجود علاقة سالبة بين معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل نمو الواردات، حيث كانت العلاقة معنوية إحصائيا، مما يعني أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال تلك الفترة ساهمت في تخفيض الواردات.⁽¹⁹⁾

والجدير بالإشارة أن هذه الفترة (1987-2000) شهدت فيها مصر تدفقات كبيرة للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، و بالتالي أمكن الاستفادة من ذلك في تخفيض واردات البلد في نفس الفترة.

3.3 - الآثار على ميزان الخدمات و باقي التحويلات

إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر في مرحلته الأولى قد يحدث أثارا ايجابية على ميزان مدفوعات البلد المضيف، نتيجة التدفق الوارد من العملات الأجنبية، فإن اتجاه هذا التدفق سينقلب مستقبلا حين يشرع في تسديد القروض الأجنبية وفوائدها إن وجدت، وتحويلات أجور ومرتبات العمال الأجانب إلى الخارج، ومقابل الخدمات الفنية والتقنية الأجنبية. بالإضافة إلى تحويلات الأرباح التي يحققها هذا الاستثمار. إذ أن أغلب أرباحه يحولها إلى بلده الأصلي كما يوضحه الجدول التالي.

الجدول رقم 03: أرباح الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم خلال 1986-1980

و.س.خ.: وحدة السحب الخاصة

البيان	وحدة القياس	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986
الأرباح المعاد استثمارها	بليون و.س.خ.	10,9	7,8	2,4	4,6	9,6	6,5	4,2
	%	25%	17%	6%	11%	21%	15%	11%
أرباح محولة	بليون و.س.خ.	32,4	38,6	38,9	35,8	35,9	36,6	34,5
	%	75%	83%	94%	89%	79%	85%	89%
إجمالي الأرباح	بليون و.س.خ.	43,3	46,4	41,3	40,4	45,5	43,1	38,7
	%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

المبالغ: IMF, Balance of payments statistics, part2, 1987, Table B-2, PP 36-37 نقلًا عن: عاطف حسن النقلي، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على تقادم ديونيات الدول النامية، مكتبة النصر، الزقازيق، مصر، 1988، ص 30.

النسب المئوية: حسب من طرف الباحث بالاعتماد على معطيات نفس الجدول.

مما سبق، يبدو أن المدفوعات الخارجية الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر في البلد المضيف له ستتعاظم في المستقبل، مما يؤثر سلبًا على ميزان مدفوعات البلد المذكور، وإذا لم تكن المقبوضات الجارية من العملة الأجنبية كافية لمواجهة هذه المدفوعات فسيضطر البلد المعني إلى الاستدانة الأجنبية. وهو الأمر الذي يفترض أن لا يقع فيه نتيجة جلبه للاستثمار الأجنبي المباشر.

كما قد يتحمل البلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر مدفوعات مغشوشة بالعملة الصعبة من خلال تقديم الشركة الأم قروضا لفروعها في الخارج بأسعار فائدة مبالغ فيها، وربما دون حاجة الفروع إلى هذه القروض، وإنما تلزمها الشركة الأم بهذا الاقتراض لأهداف ما. مما يضمن أعباء الفرع ومدفوعاته الخارجية ومن ثم خروج العملة الأجنبية بدلًا من جلبها.

وفي الأخير نشير إلى احتمال انتقال أثر الاستثمار الأجنبي المباشر من ميزان المدفوعات إلى سعر الصرف صعودًا أو هبوطًا. حسب التفاوت الذي قد يقع بين الطلب والعرض من العملات الأجنبية والذي يظهر في شكل عجز أو فائض في ميزان مدفوعات البلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التأثيرات المختلفة السابقة الذكر.

4 - آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستخدام (التشغيل)

من الدوافع المهمة لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر التقليل من حدة البطالة، وهذا من خلال خلق فرص عمل إضافية في البلد المضيف للاستثمار. وهنا ينبغي طرح الأسئلة التالية:

هل الاستثمار الأجنبي المباشر يخلق فرص عمل جديدة أم لا ؟ وإذا كانت الإجابة بنعم، هل هذه الفرص تشغل من طرف اليد العاملة المحلية ؟ ثم ما أهمية عدد الفرص التي يخلقها في تخفيض معدل البطالة ؟

للإجابة على السؤال الأول يجب معرفة طبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث إقامته لمشاريع جديدة أم يقوم بشراء مشاريع و مؤسسات قائمة.

ففي الحالة الأولى ينبغي الانتباه إلى مجال نشاط هذا النوع من الاستثمار من جانب الاستخدام المكثف لليد العاملة أم الاستخدام المكثف للألات التكنولوجية المتقدمة؛ لأن استخدام هذه الأخيرة كبديل عن اليد العاملة، أو نظرا لكون طبيعة الاستثمار تستدعي ذلك، لن يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة إلا في حدود ضيقة وبنوعية تكوين عال قد لا تتوفر في بعض الدول (النامية والمتخلفة). أما إذا كان مجال نشاطه يستدعي الاستخدام المكثف لليد العاملة فننقل إلى الإجابة عن السؤال الثاني من حيث تشغيل اليد العاملة المحلية أم جلب عمال أجانب، بسبب عدم وفرتها محليا أو لأسباب أخرى قد تكون مستوى التأهيل والمردودية والأجور... الخ.

مما سبق نستنتج أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في تخفيض البطالة إذا دخل مقيما لمشاريع جديدة معتمدا على اليد العاملة، وليس على التكنولوجيا المتطورة، ويستخدم عمالا محليين وليس غيرهم.

وفي الحالة الثانية - شراء مشاريع ومؤسسات قائمة - والتي تتم في إطار خوصصة المؤسسات العمومية المحلية التي تتميز عادة بوجود فائض في عدد عمالها. فلا يؤدي إلى توفير فرص عمل جديدة بل عادة ما يقلصها ويساهم في زيادة عدد البطالين وليس تخفيضه. لأن المستثمر الأجنبي يحاول التخفيض من تكاليف الإنتاج باستبدال اليد العاملة بالألات المتطورة الأمر الذي يؤدي إلى تسريح العمالة الفائضة أولا ثم المعوضة بالألات لاحقا.

وعادة ما يقدم المستثمر الأجنبي لمستخدميه أجورا مرتفعة عن أجور مستخدمي المؤسسات المحلية، الشيء الذي يساهم في تحول العمال المهرة من هذه الأخيرة إلى المؤسسات الأجنبية. وبديهي أن هذا الأمر يؤثر سلبا على المستثمرين المحليين ويساهم في سوء توزيع الدخل. غير أن له أثر ايجابي على اليد العاملة ذات تكوين عال والتي تضطر في أغلب الحالات إلى الهجرة بحثا عن شروط وظروف عمل أحسن في الخارج أي ما يعرف بهجرة الأدمغة. فالاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في الحد من هذه الظاهرة من خلال توفيره لشروط وظروف ملائمة لهذا النوع من العمالة، كالأجور المرتفعة وعلاقات العمل المناسبة، وتوفير ظروف إثبات الذات وحوافز الابتكار... الخ-. لكن يعاب على بعض المستثمرين الأجانب التمييز في أجور عمالهم لصالح الأجانب، إذ أشارت إحدى الدراسات التي أجريت في هذا الإطار على بنوك الاستثمار والأعمال في مصر عام 1994⁽²⁰⁾، إلى أن أجر الموظف الأجنبي وصل إلى أكثر من ضعف أجر الموظف المصري في تلك البنوك، وحوالي ثلاثة أمثاله في البنوك المشتركة.

أما بخصوص السؤال الثالث المتعلق بأهمية عدد الفرص التي يوفرها الاستثمار الأجنبي المباشر في تخفيض معدل البطالة، يمكن الإجابة عليه من خلال فرص العمل الجديدة الموفرة من قبل الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المضيفة له. غير أنه لم تتمكن من الحصول على الإحصائيات ذات الصلة بهذا الموضوع، و لذلك لا يمكننا الإجابة عن هذا السؤال. ومع ذلك نشير إلى تضاعف مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي ما بين 1985-1992 ثلاث مرات، إلا أن مناصب العمل التي وفرتها الشركات متعددة الجنسيات لم ترتفع في الفترة إلا بـ 12% (21).

5 - آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التقدم التكنولوجي

هناك تعريف متنوعة للتكنولوجيا منها:

- التكنولوجيا هي التطبيق العملي للابتكارات والاختراعات العلمية في المجالات والأنشطة الاقتصادية. (22)

- التكنولوجيا عبارة عن جميع الاختراعات والإبداعات اللازمة لعملية التطور الاقتصادي والاجتماعي والتي تتم خلال مراحل النمو المختلفة. (23)

لقد أصبح من المسلم به عامة الآن أن عملية الاختراع وتطبيق الاختراعات شاقة وطويلة وباهضة التكاليف. فهي تتطلب توظيف أموال طائلة، وتستلزم توفر عدد كبير من العلماء والباحثين والفنيين واليد العاملة الماهرة، فضلا عن ضرورة تواجد البيئة المناسبة. ولا تتوافر هذه المقومات الهامة مجتمعة بالقدر الكافي إلا في البلدان الصناعية المتقدمة. أما الدول النامية، فيقتصر دورها، في غالبية الأحوال - على استيراد التكنولوجيا. (24)

ولهذا تعمل الدول النامية على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر طمعا منها في اكتساب التكنولوجيا الحديثة بدلا من العمل على توفير متطلبات إنتاج التكنولوجيا السابق ذكرها، والتي من العسير على هذه الدول توفيرها خاصة في الأجل القصير.

وهناك عدة طرق يمكن بواسطتها نقل التكنولوجيا من بلد إلى آخر منها : استيراد السلع الرأسمالية، والتراخيص من قبل مالك التكنولوجيا، والاستثمار الأجنبي المباشر. ويعتبر هذا الأخير من أهم هذه الطرق للأسباب التالية: (25)

1 - إن التكنولوجيا الجديدة ربما لا تكون متاحة تجاريا، إذ قد ترفض الشركات المبتكرة بيع تكنولوجياتها عن طريق اتفاقيات التراخيص. كما أن التكنولوجيا المنقولة بواسطة فروع الشركات متعددة الجنسيات تكون أكثر حداثة عن تلك المباعة عن طريق اتفاقيات التراخيص.

2 - يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر على إيجاد منافسة بين فروع الشركات الأجنبية والشركات المحلية. وتعتبر هذه المنافسة ضرورية لشيوع وانتشار التكنولوجيات، وبصفة خاصة في ظل حماية الشركات المحلية من منافسة الواردات.

3 - يقدم المستثمرون الأجانب شكلا من تدريب العمالة، والتي لا يمكن أن تتحقق أو تتوافر في الشركات المحلية أو عن طريق شراء التكنولوجيا من الخارج.

ويتم نقل التكنولوجيا بواسطة الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق تقديم حزمة كاملة تشمل نظم وأساليب التخطيط والتنظيم، والإنتاج والتسويق والمعرفة الفنية ورأس المال.⁽²⁶⁾

ويذكر الداعين لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر أن هذا الأخير سيجلب معه التكنولوجيا الحديثة ويساهم في توطيئها حيث استقر. لأن مجيء هذا الاستثمار يفرض منافسة بينه وبين المنتجين المحليين مما يدفع هؤلاء - المنتجين المحليين - إلى تقليد منتجات المستثمرين الأجانب من حيث الجودة والنوعية، وهذا يستدعي تحسين المستوى التكنولوجي المستخدم و/أو البحث عن تكنولوجيا أكثر تطورا، وبالتالي يحفز الاستثمار الأجنبي المباشر المستثمرين المحليين، على الزيادة في أنشطة البحوث والتطوير، بالشكل الذي يسمح بتطويع وتوطين التكنولوجيا المستوردة وإنتاج تكنولوجيا محلية، وهذا بفعل أثر المحاكاة.

لهذا تعمل الدول النامية خاصة على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر لاعتقادها أن يكون هذا "الاستثمار مصدرا هاما لتكملة رأس المال البشري و التغيير التكنولوجي في الاقتصاديات النامية، لأنه يحفز على استخدام واستحداث تكنولوجيا أكثر حداثة بواسطة الشركات المحلية، بالإضافة إلى دوره في تدريب العمالة بما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج وتحفيز النمو الاقتصادي في تلك الدول."⁽²⁷⁾

والدراسات التي تطرقت إلى موضوع التكنولوجيا تدعم هذا الاتجاه إذ تشير إلى "العلاقة القائمة بين النمو الاقتصادي والتكنولوجيا بصفة عامة. وأولى وأبرز هذه الدراسات هي تلك التي قام بها صولو (SOLOW, 1957) الذي بين أن زيادة إنتاجية الاقتصاد الأمريكي خلال سنوات بعد الحرب كانت نتيجة اللجوء إلى استعمال العامل التكنولوجي في النشاط الاقتصادي مؤثرا على مستوى الإنتاجية ودافعا لها إلى الأعلى."⁽²⁸⁾

كما أن نتائج البحوث المتعددة، التي كرست لدراسة طبيعة التكنولوجيا المتاحة من الشركات متعددة الجنسيات في البلدان النامية، أظهرت أن هذه الشركات ركزت على استخدام تكنولوجيا رأس المال، والتي لا تتناسب مع عامل الكلفة في البلدان النامية، مما ضيق فرص العمل المقدمة وأثر من ثم على إمكانية اكتساب اليد العاملة المحلية للمهارات التكنولوجية الحديثة حيث لا يسند لها إلا الوظائف الروتينية والاعتيادية.⁽²⁹⁾

وتشير بعض الدراسات إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر لم يسمح بانتشار المعرفة التكنولوجية، نظرا لأن الشركات القائمة بهذا الاستثمار قد اتصفت من ناحية بانخفاض روابطها التشابكية الأمامية والخلفية. ومن ناحية أخرى قامت تلك الشركات بعملية احتكار لتكنولوجياتها في مصر. كذلك لوحظ أن معظم التكنولوجيات التي استقدمتها شركات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر لم تكن ملائمة بدرجة كبيرة لظروف الاقتصاد المصري. هذا كله إلى

جانب الارتفاع الواضح في كلفة استخدام براءات الاختراع والتراخيص والعلامات التجارية ومقابل استيراد السلع الاستثمارية ومستلزمات الإنتاج.⁽³⁰⁾

كما أن الاعتماد المكثف على الاستثمار الأجنبي المباشر في اكتساب التكنولوجيا، يعرض البلدان المضيفة له إلى تبعية تكنولوجية للخارج، من خلال السيطرة المتزايدة للمستثمرين الأجانب على أهم القطاعات الاقتصادية المتقدمة، وعدم تسريهم للتكنولوجيا المتطورة.

ومن الانتقادات الشائعة التي توجه إلى ممارسات الشركات متعددة الجنسيات تركز استثماراتها في البلدان النامية في الصناعة الإستخراجية أو البنية الأساسية من دون تطوير الصناعة التحويلية، وإن كان قد حدث تحول في هذا الاتجاه خلال عقدي السبعينات والثمانينات، فقد كان سببه إما التهرب من قوانين حماية البيئة في البلدان المتقدمة أو بسبب سياسات البلدان النامية الهادفة إلى السيطرة على مواردها الطبيعية وتنمية صناعاتها.⁽³¹⁾

لقد أثبتت سلسلة نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، أن الدول الصناعية لم تسمح إلا بنقل التكنولوجيات البسيطة جدا والتي تقتضي مصلحتها نقل نمط معين من هذه التكنولوجيا.⁽³²⁾

6 - آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على المالية العمومية (إيرادات الميزانية)

إن الحوافز المتنوعة (القانونية والتجارية والمالية... الخ)، التي تقدمها الدول الراغبة في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر تؤثر على الإيرادات المالية لها في الأجلين القصير والطويل، وفي الاتجاهين، السلبي والايجابي كما نوضحه أدناه.

1.6 - الأثر السلبي المتمثل في تقليص الإيرادات

تتلخص أهم الحوافز المالية المقدمة للاستثمار الأجنبي المباشر من طرف الدول المضيفة له في تخفيض الضرائب على الاستثمار وإعفائه المؤقت من بعضها، الشيء الذي يعتبر فقدان مصدر مالي لميزانية هذه الدول وانكماش في إيراداتها خلال فترة تطبيق هذه الحوافز.

ويتحقق هذا الأثر فورا إذا كانت التخفيضات والإعفاءات الضريبية والجمركية تخص مستلزمات إقامة (إنجاز) المشروع الاستثماري الأجنبي، من اقتناء الأراضي والمباني والمعدات والتجهيزات الصناعية - المحلية والمستوردة - . أما في الأجل الطويل، فيقع هذا الأثر الناتج عن الحوافز المذكورة سابقا في حالة سريانها لمدة زمنية تتجاوز فترة إنجاز المشروع الاستثماري. أي عندما تشمل هذه الحوافز الجانب الاستغلالي - إنتاج وبيع - للاستثمار المعني، والتي عادة لا تقل فترة سريانها عن سنتين أو خمس سنوات، وقد تمتد في بعض الحالات والدول إلى عشر سنوات أو أكثر. لكن هذا الأثر السلبي قد يلغى نتيجة الأثر الايجابي (رقم د) الوارد أدناه.

غير أنه ينبغي عدم إهمال عاملين أساسيين عند قياس أهمية هذا الأثر السلبي على ميزانية الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر في المديين القصير والطويل، وهما:

1- الأهمية النسبية للمبالغ المالية الضائعة نتيجة الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى مجموع الإيرادات المالية للدولة ككل. وذلك بقسمة مجموع المبالغ السنوية الضائعة للدولة على إجمالي الإيرادات المالية السنوية المحصلة فعلا.

وبهذا تتغير أهمية التأثير السلبي لهذه الحوافز على ميزانية الدولة المضيفة للاستثمار طرديا مع تغير هذه النسبة ارتفاعا وانخفاضا.

2 - مقارنة الأثر السلبي مع الأثر الإيجابي، ومن ثم إمكانية إجراء عملية المقاصة بين الأثرين، الشيء الذي يخفض من حدة الأثر السلبي وربما يكون الأثر الصافي إيجابيا خاصة في المدى البعيد كما سنوضحه فيما بعد.

وقد تفقد الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر جزء من الضرائب على أرباح هذا الاستثمار، عندما يلجأ هؤلاء المستثمرون - عادة الشركات المتعددة الجنسية - إلى التحايل في أسعار التحويل بين فروعهم المتواجدة في عدة دول. حيث يرفعون أسعار الواردات ويخفضون أسعار صادرات أحد الفروع تجاه بقية الفروع والشركة الأم، الأمر الذي ينقل أرباح هذا الفرع إلى فروع أخرى في دول مختلفة أو إلى دولة الشركة الأم، وبالتالي تخسر الدولة التي يتواجد فيها هذا الفرع جزء من الضرائب على أرباحه.

فخلال الثمانينيات خسرت الحكومة الأمريكية حوالي 35 بليون دولار نتيجة ممارسات وسياسات أسعار التحويل الخاصة بفروع الشركات العالمية العاملة بالولايات المتحدة الأمريكية، سواء كانت بريطانية أو ألمانية أو كندية.⁽³³⁾

كما اتهمت شركة يابانية عالمية بتقاضيتها أقساط التأمين مرتان في العام على مخزون السيارات لفرعها بالولايات المتحدة.⁽³⁴⁾

وتؤكد نتائج دراسة جاكوب (Jacob) الميدانية أن الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات، وفروعها خاصة، عادة ما تدفع ضرائب إجمالية أقل مما يجب، خاصة من أنشطتها الأجنبية كنتيجة لاستخدام الإدارة أسعار التحويل للسلع و الخدمات.⁽³⁵⁾

2.6 - الأثر الإيجابي المتمثل في زيادة الإيرادات

من المبررات المقدمة لمنح الحوافز المالية للاستثمار الأجنبي المباشر، هي الحصول على موارد مالية مستقبلية تفوق تلك التي تضحي بها حالا. وهو مبرر نراه مقبولا للأسباب التالية:

1 - من المعلوم أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتدخل في النشاطات التي تتميز بربحية مرتفعة، وبفعل الأرباح التي يحققها هذا الاستثمار تزداد حصيلة الضرائب على أرباح ومدادخل الشركات التي تجنيها خزينة الدول المضيفة لهذا الاستثمار.

2 - هناك بعض الضرائب والرسوم التي لها علاقة بممارسة النشاط التجاري و/أو الصناعي والتي تحصل عليها خزينة الدولة المضيفة للاستثمار بمجرد انطلاق دورة الاستغلال لهذا الأخير، وبغض النظر عن نتائجها (ربح أو خسارة) في نهاية الدورة المالية. مثل الضرائب على

أجور العمال وعلى عمليات البيع والرسوم الجمركية على واردات هذا الاستثمار... الخ، مما يعني أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينتج مصادر مالية جديدة لخزينة الدولة المضيفة له.

3 - يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة حصيلة الضرائب على الاستهلاك، من خلال الأجور الخاصة بمناصب الشغل الجديدة التي ينشئها هذا الاستثمار بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، حيث سيخصص جزء من هذه الأجور للاستهلاك، مما يعني زيادة هذا الأخير ومن ثم زيادة الضرائب عليه التي تحصلها خزينة الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر.

4 - نشير إلى حالة خاصة تتعلق بالدعم المالي الذي تتحمله الخزينة العمومية جراء الخسائر التي تحققها المؤسسات العمومية المتعثرة. فإذا دخل الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار خصوصية هذه المؤسسات، يكون أثره إيجابيا على خزينة الدولة المضيفة له من وجهين الأول: تحصيل إيرادات جديدة ناتجة عن بيع (خصوصة) هذه المؤسسات المتعثرة.

والثاني: تخليص خزينة الدولة من تحمل الخسائر المتكررة لهذه المؤسسات العمومية المتعثرة.

الخلاصة: يمكننا تلخيص الإجابة على السؤال المطروح في هذا البحث، وهو كيف، يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاد البلد المضيف له؟ في محورين هما:

الأول يخص الآثار الايجابية حيث نتوقع حدوثها :

- عندما يدخل الاستثمار الأجنبي المباشر منشئا مؤسسات جديدة بتمويل ذاتي من طرف المستثمر بعيدا عن الاقتراض من السوق الداخلي أو الخارجي. حيث يحدث زيادة في التراكم الإجمالي للرأسمال الثابت ومن ثم زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد المضيف، الأمر الذي يصحبه زيادة في الإنتاج المحلي والنتاج المحلي الإجمالي، وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي.

- عندما تكون حصيلة صادرات الاستثمار الأجنبي المباشر أكبر من حصيلة وارداته، بعيدا عن التحايل في أسعار التحويل في التجارة الخارجية، مستخدما للموارد الطبيعية والبشرية المحلية، وجالبا معه المعارف والمهارات التكنولوجية المختلفة، والمتقدمة والملائمة لظروف اقتصاد البلد المضيف له.

الثاني يخص الآثار السلبية حيث نتوقع حدوثها:

- عندما يدخل الاستثمار الأجنبي المباشر مشتريا مؤسسات قائمة أو يقيم مؤسسات جديدة باستخدام القروض من السوق المحلي أو الأجنبي. أو عندما يتسبب في خروج بعض المؤسسات المحلية غير القادرة على منافسة نظيراتها الأجنبية.

- عندما تكون حصيلة صادراته أقل من حصيلة وارداته. مع التحايل في أسعار التحويل بين الفروع والشركات الأم، واستخدام أساليب القفز على بعض القوانين والقيود التي يضعها البلد المضيف للاستثمار، بالإضافة الاعتماد الكبير على مستلزمات الإنتاج الأجنبية من مواد خام ومنتجات وسيطة ويد عاملة، على حساب نظيراتها المحلية إن كانت متوفرة.

- عندما يستخدم أنواع التكنولوجيا غير المناسبة لاقتصاد البلد المضيف له، سواء من حيث تقادمها أو توليها للبيئة أو اعتمادها على اليد العاملة الماهرة الأجنبية... الخ.

النتائج : تتركز أهم نتائج هذه الدراسة في النقاط التالية:

- إن ضخامة حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول المتقدمة وضآلة نظيراتها الواردة إلى الدول النامية لا تعكس حقيقة أهمية هذا الاستثمار لاقتصاد كل منهما. إذ تبين أن الحجم الضئيل المتدفق من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية له أهمية في التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت لهذه الدول أكبر من نظيره في الدول المتقدمة المتلقية لحجم ضخم من هذا الاستثمار.

- اختلاف آثار الاستثمار الأجنبي المباشر باختلاف الزمان والمكان. حيث تتغير الآثار من فترة زمنية إلى أخرى في نفس المكان وتختلف أيضا من مكان إلى آخر في نفس الزمان.

- يغلب الطابع الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاد البلد المضيف له في الأجل القصير، بينما في الأجل الطويل قد يتغير هذا الطابع وقد يستمر حسب تغيرات الظروف المحلية والإقليمية والدولية لهذا النوع من الاستثمار من جهة وللبيئة الاقتصادية المتواجدة فيها من جهة أخرى.

- لا يوجد استثمار أجنبي مباشر ذا آثار ايجابية فقط أو ذا آثار سلبية فقط. بل يحمل هذا الاستثمار معه آثار ايجابية وأخرى سلبية. وعلى البلد المضيف له العمل على تعظيم ايجابياته وتجميع سلبياته من خلال السياسات الرشيدة والنزيهة والمتجددة بتجدد الظروف والأحداث.

الاقتراحات: بالنظر إلى النتائج المتوصل إليها أعلاه، يقترح الباحث ما يلي:

- ينبغي عدم الاتكال ولا المبالغة في السياسات المحفزة لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر. لأن هذا الأخير ليس هو مفتاح لحل كل المشاكل الاقتصادية، كما أنه عنصرا مهما في التطور الاقتصادي ينبغي عدم إهماله خاصة في ظل العولمة الاقتصادية المعاصرة.

- عند منح حوافز للاستثمار الأجنبي المباشر، ينبغي التفتن إلى بعض آثارها السلبية على الاستثمارات القائمة - المحلية و الأجنبية.

- يجب التنبه إلى تضاد (تعارض) آثار الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجلين القصير والطويل لبعض القيود التي تفرض على هذا الاستثمار. مثل إجباره على إعادة استثمار كل أو جزء من أرباحه، أو المنع الكلي أو الجزئي لتحويل الأرباح إلى الخارج. حيث يكون أثر ذلك في الأجل القصير ايجابي على ميزان المدفوعات و لكنه سلبي في الأجل الطويل. لأنه يؤدي إلى توسيع القاعدة الاقتصادية للأجانب ومن ثم زيادة السيطرة الأجنبية على الاقتصاد المحلي.

الهوامش:

(1) جمال محمود عطية عبيد، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة و إدارة الأعمال، جامعة حلوان، 2002، ص 189.

- (2) إيمان عطية ناصف، تأثير الوفورات الخارجية للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو في الدول النامية، مؤتمر الاستثمار و التنمية و تحديات القرن 21، المجلد 1، الاسكندرية، سبتمبر 2003، ص 235-240. نقلا عن: قويدري محمد، الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص ص 51-52.
- (3) قويدري محمد، مرجع سابق، ص 50.
- (4) هناء عبد الغفار، الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة الدولية: الصين نموذجا، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص 256.
- (5) قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 34.
- (6) للاطلاع على آراء مختلف المدارس الاقتصادية، انظر: جمال محمود عطية عبيد، مرجع سابق، ص ص 116-152.
- (7) Firebaugh, G, Growth effect of foreign and domestic investment, American journal of sociology, Vol 98, N°1, The university of Chicago, July. 106-110 PP نقلا عن : جمال محمود عطية عبيد، مرجع سابق، ص 44.
- (8)، (9) جمال محمود عطية عبيد، مرجع سابق، ص ص 37، 194 على الترتيب.
- (10) OCDE, Recent Trends in foreign direct investment, Survey of OCDE work on international investment, 1998, PP. 17-20 . نقلا عن: قويدري محمد، مرجع سابق، ص 46.
- (11) José Villamil, " Introduction" in José Villamil(ed) "Transnational capitalism and national development " Sussex: Harvester press, 1979,P.13 عن : عاطف حسن النقلي، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تفاقم مديونية الدول النامية، مكتبة النصر، الزقازيق، 1988، ص 65.
- Hufbauer, G. and Adler, F. "Overseas Manufacture investmenet and the balance of (12) payments" U.S. Treasury department, Washington, D.C. 1968, P.16 نقلا عن عاطف حسن النقلي، مرجع سابق، ص 71.
- (13) براكاش لونجاني، وعساف رزين، ما مدى فائدة الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية، في مجلة التمويل و التنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 38، العدد2، جوان 2001، ص 8.
- (14) من هذه الأسباب: التهرب الضريبي، و نقل الأرباح من الفرع الذي يقيد بلده تحويل الأرباح إلى الخارج أو يمنحها إلى الفرع الذي يسمح بلده بحرية تحويل الأرباح أو له ضرائب على الأرباح أقل من بلد الفرع الأول، والتغلب أو تجاوز القيود التجارية بما فيها الرسوم الجمركية، وإعاقبة الشركات أو الفروع المنافسة من دخول نفس السوق...الخ.
- (15) V.Terpsta and R.Sarathy, International marketing, 7th ed, Fort worth: The Dryden press, 1997, P.747. نقلا عن: أبوقحف عبد السلام، إدارة الأعمال الدولية: دراسات و بحوث ميدانية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2001، ص 237.
- (16) هناء عبد الغفار، مرجع سابق، ص ص 83-84.

- (17)، (18)، (19) جمال محمود عطية عبيد، مرجع سابق، ص 34، 166، 170 على الترتيب.
- (20) خليل محمود خليل عطية، الاستثمارات الأجنبية المباشرة و التنمية: بحث في النظرية، مجلة مصر المعاصرة، العددان 437/438، السنة 85، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، القاهرة ، يوليو/أكتوبر، 1997، ص ص 146-149، نقلا عن جمال محمود عطية عبيد، مرجع سابق، ص 45.
- (21) قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص ص 252-253.
- (22) هناء عبد الغفار، مرجع سابق، ص 267.
- (23) أديب حداد، التكنولوجيا ودورها في التنمية العربية الشاملة، ندوة مشكلات التنمية ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي، جامعة اليرموك، الأردن، 1980، ص 224.
- (24) بشارة خضر، دور التكنولوجيا في التنمية العربية، ندوة مشكلات التنمية ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي، جامعة اليرموك، الأردن، 1980 ، ص 178.
- (25) جمال محمود عطية عبيد، مرجع سابق، ص 133 .
- (26) هناء عبد الغفار، مرجع سابق، ص 267 .
- (27) جمال محمود عطية عبيد، مرجع سابق، ص ص 139-140.
- (28) محمد سعيد أوكيل، العلاقة بين تكنولوجيات المعلومات و التطور الاقتصادي في البلدان النامية العربية، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، العدد 8، ص ص 19-20.
- (29) هناء عبد الغفار، مرجع سابق، ص 268.
- (30) حسن مهران، الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر و امكانات تطويره في ضوء التطورات المحلية والاقليمية والدولية، مجلة معهد التخطيط القومي، مصر، المجلد 8، العدد 1، جويلية 2000، ص ص 21-22.
- (31) هناء عبد الغفار، مرجع سابق، ص 269.
- (32) أديب حداد، مرجع سابق، ص 225.
- (33) و (34) أبو قحف عبد السلام، مرجع سابق ، ص 232.
- (35) أبو قحف عبد السلام، مرجع سابق ، ص 263.